جميع الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، لا يقل اهمية عنه ، ان لم يكن يزيد على ذلك ، خاصة في ضوء الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص والمحاولات الدائمة التي تبذلها القوى المعادية للوصول الى حلول جزئية للازمة الحالية .

ان الموقف العربي الموحد الناجم عن القرارين المذكورين ، والذي يحظى بتأييد عدد كبير من دول العالم ، ليس الا فاتحة عهد جديد بالنسبة للنشاط الفلسطيني ، اذ يضع القضية الفلسطينية في موضعها الصحيح باعتبارها قضية العرب الاولى ، وبالتالي يفرض على الشعب الفلسطيني وقيادته مسؤولية كبيرة ، بعد ان حصل على موافقة عربية ودولية لتسلم مقاليد اموره بنفسه ، مما يضعه بالتالي في مواجهة صدامية حادة مع اسرائيل والقوى الامبريالية التي تدعمها ، باعتباره رأس الحربة العربية الموجهة ضد هذه القوى ، ويجبره على اتخاذ خطوات وقرارات كان حتى الان ، احيانا ، في حل من القيام بها رغم علاقتها الوثيقة بحاضره ومستقبله .

بعد ان ربح الشعب الفلسطيني جولته على الصعيدين العربي والعالمي ، يجد نفسه الان وجها لوجه — نظريا على الاقل — في مقابل اطماع اسرائيل ومخططاتها الهادفة لابتلاعه او « تقرير مصيره » حسب ما يحلو لها ، تؤيدها في ذلك ، على الاقل ، دولة واحدة من الدول الكبرى ، هي اميركا ، مع ما تتمتع به من نفوذ في المنطقة او خارجها ، على الصعيد العالمي . ومن هنا لا بد من محاولة للوقوف على ما يمكن لاسرائيل ان تتخذه من خطوات لمجابهة هذا الوضع الجديد .

لا شك أن قرارات مؤتمر الرباط قد قلبت مخططات اسرائيل بالنسبة للتسوية الراهنة راسا على عقب ، بدلالة تلك التصريحات التي اطلقها العديد من المسؤولين الاسرائيليين ، وما تنطوي عليه من تهديد ووعيد ، يذكرنا بلهجة الحديث التي كانت سائدة في اسرائيل قبل حرب تشرين ١٩٧٣ . ولا شك ايضا ان حراجة الموقف الاسرائيلي ، بعد الاعلان عن هذه القرارات ، تكاد تشبه ذلك الوضع الذي طرأ بعد حرب تشرين مباشرة ، ان لم تكن تزيد عنه صعوبة . فمنذ تشرين وحتى اليوم ، مرورا باتفاقيات فصل القوات على الجبهتين المصرية والسورية والمرحلة الاولى من مؤتمر جنيف ثم الزيارات التي قام بها وزير الخارجية الاميركي للمنطقة لايجاد حل للازمة ، استطاع الاسرائيليون بلورة موقف خاص بهم لمجابهة الوضع الجديد الذي طرأ على المنطقة اثر الحرب . وليس من الصعب الوقوف على حقيقة الموقف الاسرائيلي « الجديد » هذا ، رغم الغموض الذي يكتنف بعض جوانبه ، اذ انه لا يزال عمليا ، امتدادا للمواقف الاسرائيلية السابقة السائدة منذ حرب حزيران ١٩٦٧ ، بل منذ التوقيع على اتفاقيات الهدنة بين العرب واسرائيل لسنة ١٩٤٩ ، ويركز اساسا على الوصول الى حلول جزئية لازمة المنطقة ، تستطيع اسرائيل بموجبها تأمين مصالحها بواسطة اتفاقيات منفردة مع كل دولة عربية على حدة ، خاصة مع دول المواجهة المباشرة الثلاث : مصر وسوريا والاردن . ويظهر هذا الموقف على أشد ما يكون وضوحا بالنسبة لمصر بالذات ، حيث يبدو ان اسرائيل ، ورغم التصريحات التي يطلقها بعض المسؤولين الاسرائيليين من حين لاخر حول ضرورة الاحتفاظ بهذا الجزء او ذاك من سيناء ، مستعدة في نهاية الامر الى الانسحاب من معظم انحاء سيناء ، وربما كلها — وحاليا مقابل موافقة مصر على انهاء حالة الحرب معها فقط ، بعد ان كان في السابق اصرار اسرائيلي على عقد سلام كامل بين البلدين . والواضح ان اسرائيل تأمل ، باتخاذها هذا الموقف ، اخراج مصر من حلبة الصراع في المنطقة وتحييدها ، وبالتالي ابعاد دول المغرب العربي والسودان ، وقطع الطريق